

- ١٣٩ -

واحدة كألف حركة بل كجميع الحركات من أكبر الموجودات إلى أصغر الخليات .

ومع هذا لا تناقض بته بين تفكيره في الخلق وتفكيره في أشرف الموجودات . لأن أشرف وجود هو الوجود الذى يليق بالإله الخالق المنعم القادر على كل شيء . ولن يكون الإله خالقا بغير خلق ، ولا منعما بغير إنعام . ولا قادرا بغير تقدير .

وإذا تركنا الجانب الفلسفى وحصرنا مسألة التكليف فى حدودها الاجتماعية فالقائلون بالمؤثرات الطبيعية أنفسهم يوجبون التكليف مع إنكارهم لوجود الله ، ولا يمتنعون مجازاة الإنسان بعمله إلا أن يكون « إنسانا غير مسئول » عن عمله . كالمجنون والمريض والمكره على الإجرام . وهم لا يخرجون بذلك عن حكم القرآن الذى يقول « لا يكلف الله نفسا إلا وسعها » ... ويقول « ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج » ... ويعنى الجانى المكره على جنائته إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ... « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه » ... ثم يرضى عن الإثم بالتوبة والإصلاح . « إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم » .

ومهما يقل القائلون باضطراب الإنسان . لانطباعه على عمله بحكم الوراثة أو بحكم البيئة أو بحكم المزاج . فهم لا يقولون ببطلاق فائدة التكليف على الإطلاق . لأن المشاهد أن الإنسان يستسهل الإثم الذى لا عقاب عليه ويستصعب الإثم الذى يخشى عليه العقاب . وأنه لا يعلم ما يتطوى عليه من القدرة على الإحسان واجتناب الإساءة فلا يزال بحاجة إلى الحافز والوازع لاستبطان تلك القدرة ، واستخراج غاية ما تنطوى عليه .

ونعود بعد هذا وذاك فنقول إن الإله الذى لا يكلف ولا يصرف إله ملغى من حساب البشر ، فلا يصلح لهم فى مجال الإيمان ولا مجال التفكير .